

هل يمكن تحقيق زيادة في سقف الإنتاج النفطي للعراق في عام 2016 ؟

مسودة موازنة عام 2016 تعتمد على سعر 45 \$ للبرميل وبمعدل إنتاج يصل الى 3.6 وهي أرقام متفائلة جداً، لا تعكس بشكل كامل صورة الواقع الاقتصادي العالمية وما يحيط العراق بشكل خاص وما يواجهه من آزمات داخلية وأقليمية.

في تحليل واقعي لما يواجهه الاقتصاد العراقي تساعد في خلق صورة مهنية المعالم تساهم في رسم إستراتيجية ثابتة لمواجهة ما يتعرض له اقتصاد البلد وبناء موازنة 2016 وأحتساب معدلات الإنتاج النفطي للعراق.

لسنوات، كان العراق محط اهتمام وكالة الطاقة الدولية IEA وعنصر تفائل لمصادر طويلة الأمد للطاقة وتوريد النفط. في نهاية عام 2010 ما صدر عن تقرير لوكالة الطاقة الدولية عن توقعات الإنتاج للنفط أن العراق سيصل بإنتاجه التصديري لأكثر من ضعف انتاجها الحالي أي الى 6.1 مليون برميل يومياً (ب / ي) بحلول عام 2020، و من المتوقع وصوله الى 8.3 مليون برميل يومياً (ب / ي) بحلول عام 2035 IEA – حسب تقرير الوكالة الدولية المنشور آنذاك.

لكن الكثير قد حدث منذ تقرير الوكالة الدولية للطاقة 2012، منها الحرب ضد التنظيمات الإرهابية داعش وISIS وانهار أسعار النفط الخام عالمياً الى أكثر من 65% من معدلات أسعار عام 2012 – 2013 . وهذا ما أربك تقرير عام 2012 لتعاد صياغته قبل فترة لتكون التوقعات أقل من 4.2 مليون برميل يومياً – وهذا التعديل واجهه تعديل من توقعات الإنتاج للوزارة النفط العراقية التي سجلت توقعاتها انخفاض يصل ما بين 5.5 – 6 مليون برميل باليوم في حلول عام 2020 وهو أقل من معدلات توقعات وزارة النفط السابقة التي كانت تشير الى 8.4 – 9 مليون برميل يومياً لنفس العام 2020.

في قراءة لمعدلات الإنتاج في العراق نجح حتى الآن في تحقيق مكاسب كبيرة في إنتاج النفط، وهو ما يتجاوز 3.6 مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة، وهو رقم قياسي. وهذا تقريباً يضعه كثنائي أكبر منتج في أوبك بعد المملكة العربية السعودية.

مع هذه الزيادة في الإنتاج للأشهر القليلة الماضية، وتوقعات الأسواق العالمية تشير الى أن هناك جملة من المشاكل التي يواجهها النفط وأنتاجه في العراق وهي معرقة بشكل كبير للحفاظ على سقف الإنتاج والأرتفاع به.

ليس مجرد الوضع الأمني قضية الأرهاب وداعش التي من شأنها عرقلة الاستثمار في المجال النفطي. انهيار أسعار النفط يستنزف الدولة من النقد بشكل كبير جداً مقابل الهدر وتكاليف الموازنات التشغيلية وغيرها من هذا العام والعام المقبل، هناك كمعضلة أخرى تواجه الحكومة المركزية في بغداد وهي مستحقات شركات النفط الدولية العاملة في البلاد وعدم سداد أستحقاقاتها. بل أيضاً غير قادرة الحكومة المركزية على دفع شركات القطاع الخاص بالكامل - حكومة الإقليم الكردية في شمال العراق – أصبحت منطقة تتمتع بسيطرة واضحة ومنعزلة عن الحكومة المركزية بعد توقيعها اتفاقات نفطية خاصة بها مع الشركات العالمية وبدأت تدفع مستحقاتها من النفط المستخرج من حقولها، بل أكثر سيطرتها أمتدت لحقول نفط كركوك التي تشكل أكثر من 300 ألف برميل يومياً.

الرسالة التي أرسلتها الحكومة العراقية في أوائل سبتمبر من خلال وزارة النفط تطلب من مجموعات الشركات النفطية الدولية العاملة في الحقول الجنوبية بأن تقلص نفقاتها في العمل وأن الميزانية العامة غير قادرة على تسديد المستحقات في الوقت الحالي بسبب الأزمة المالية – عليه سيتم تخفيض جدول الدفعات. وتحث الشركات على تقديم خطط للعام 2016 التي تعكس انخفاض تكاليف الخدمات المقدمة في حقول النفط، مع الحفاظ على مستويات الانتاج هذا العام. علماً بأن هذه الشركات تتقاضى معدلات 1.15 \$ - 6 \$ دولار عن كل برميل.

بعض من هذه الشركات أستجاب بتأثير هذا الطلب، وخفضت جدول الأنفاق منها شركة BP التي عملت على تخفيض نفقاتها من 3.5 مليار دولار الى 2.5 مليار دولار للعام 2016 في حقول الرميطة وهو أكبر حقول النفط في العراق.

ولكن سيكون من الصعب على الشركات العاملة تخفيض التكاليف والحفاظ على معدلات الإنتاج وهذا ما توضح من خلال تصاريح الإدارات العليا لهذه الشركات، وجولات الحوار بين الحكومة وإدارات الشركات العاملة الآن.

هذا يشير بأن معدلات الإنتاج من الممكن أن تحافظ بصعوبة على معدلاتها إذا لم يواجه العراق أي أزمة أخرى أو تعقيد للواقع، مع الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات والتقارير الدولية الخاصة توضح بأن معدلات أسعار النفط لن تتحسن بشكل كبير وستبقى قريبة جداً من معدلاتها لهذه الأشهر حتى الربع الأخير من العام القادم 2016.

المهندس علي جبار الفريجي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الآزمات – جامعة هارفارد